

اثر سعر الصرف على التضخم في السودان (2011-2020م)

The effect of the exchange rate on inflation in Sudan (2011-2020)

سامي الروح عبد الفتاح محمد احمد
شركة المرتجز للتجارة والخدمات المحدودة
(السودان)

أبويكر عبد الفتاح محمد أحمد*
شركة باسقات للدعاية والإعلان
(السودان)

الملخص:	Abstract :
الهدف من هذه الدراسة معرفة اثر سعر الصرف على التضخم في السودان (2011-2020م). وتمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة علي السؤال التالي: ما هو اثر سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان. تفترض الدراسة أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف متغير مستقل والتضخم متغير تابع. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها من المصادر الثانوية باستخدام برنامج (E-views10). أهم نتائج الدراسة: هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل " سعر الصرف" والمتغير التابع "التضخم". قيمة معامل التحديد المعدل (R2-adjusted) تعادل "0.76" بمعنى أن 76% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع يتم تفسيرها من خلال المتغير المستقل، في حين أن 24% من التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى. أهم التوصيات: ضرورة انتهاج سياسات نقدية رشيدة مع ضبط مالي، وعند استهداف معدل معين لسعر الصرف لابد من وضع محددات سعر الصرف في الاعتبار.	The aim of this study is to know the effect of the exchange rate on inflation in Sudan (2011-2020). The problem of the study consisted in answering the following question: What is the effect of the exchange rate on inflation rates in Sudan. The study assumes that there is a direct relationship between the exchange rate as an independent variable and inflation as a dependent variable. The study adopted the descriptive and analytical approach to analyze the data collected from secondary sources using the (10E-views) program. The most important results of the study: There is a direct relationship between the independent variable "exchange rate" and the dependent variable "inflation". The value of the adjusted coefficient of determination (R2-adjusted) is equal to "76.0" meaning that 76% of the changes that occur in the dependent variable are explained by the independent variable, while 24% of the changes can be traced back to other variables.
الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التضخم، الناتج المحلي الاجمالي، الاحتياطي الاجنبي.	Key words: exchange rate, inflation, domestic product, foreign reserves

1.1. مقدمة:

تعتبر ظاهره التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة سواء الاقتصاديات المتقدمة أو النامية باختلاف مستويات نموها وتطورها الاقتصادي، لقد أخذت هذه الظاهرة في التنامي عقب الحرب العالمية الثانية واشتدت حدتها في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أن الفهم الشائع للتضخم مرتبط بالزيادة في الأسعار وهذا يعني أن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر للمستوي العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، التضخم ينعكس علي كل القطاعات الاقتصادية مما ينعكس بصورة زيادة مستمرة ومتواصلة في الأسعار عموما نسبة لندرة النقد الأجنبي في السودان نتج عن ذلك ارتفاع كبير في أسعار الصرف الأجنبي مقابل العملة الوطنية وهذا بدوره انعكس علي معدلات التضخم في البلد ومن ثم الزيادة في عرض النقود نتيجة للعجز في الموازنة العامة، ظل الاقتصاد السوداني يعاني من التضخم لفترات عديدة وان اختلفت حدته من فترة لأخرى، ويرجع ذلك إلى مشاكل هيكلية ظلت تلازم الاقتصاد السوداني لفترة طويلة منها مشاكل داخلية ومشاكل خارجية.

كما نجد أن صدمة انفصال الجنوب كانت لها آثار بعيدة المدى علي الاقتصاد السوداني واحد أهم العوامل المؤثرة علي معدلات التضخم في السودان وذلك لان الاقتصاد السوداني فقد ثلاثة أرباع موارده من النقد الأجنبي وانخفضت إيرادات الموازنة العامة لما يقارب النصف من جملة الإيرادات مما احدث فجوة تضخمية في الموازنة وارتفاع كبير في عجز الموازنة العامة، من خلال هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء لمعرفة اثر سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان، ومن ثم معرفة الأسباب التي أدت إلى تدهور سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم لنخرج في الأخير بمجموعة من الحلول الموضوعية التي قد تفيد في معرفة الآثار السالبة في تغيرات أسعار الصرف على التضخم.

2.1. الإشكالية والتساؤلات الفرعية:

ظل الاقتصاد السوداني يعاني من تدهور سعر الصرف العملة المحلية، بسبب العديد من المشكلات والعوامل التي ساهمت في ذلك. إن استمرار تدهور سعر الصرف خلال سنوات الدراسة دلالة على ضعف الأداء العام المالي والنقدي على مستوى متغيرات الاقتصاد الكلي. من هنا فإن مشكلة الدراسة يمكن صياغتها من خلال التساؤلات التالية:

- ما هو اثر سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان؟
- هل هناك علاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في السودان؟

3.1. الفرضيات:

تفترض الدراسة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في السودان.
- خروج البترول من الموازنة العامة للدولة سببا رئيسا في تدهور سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم في السودان.
- سعر الصرف له اثر مباشر في ارتفاع معدلات التضخم في السودان.

4.1. أهمية الموضوع:

تكمن الأهمية العلمية في أن هذه الدراسة محاولة لإضافة علمية لفائدة الكتاب والطلاب والباحثين، كما تأتي الأهمية العملية في أن نتائج وتوصيات الدراسة يمكن أن تفيد المهتمين والمختصين والمسؤولين وصانعي السياسات ومتخذي القرارات.

5.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بسعر الصرف والتضخم في السودان.
- توضيح العلاقة بين سعر الصرف كمتغير مستقل والتضخم كمتغير تابع.
- تقديم توصيات لمعالجة أسباب وتداعيات أزمات سعر الصرف والتضخم في السودان.

1.6. الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: سوزان فضل الكريم فضل المولي 2016⁽¹⁾:

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة من 1990 إلى 2016م، أتبع الباحث المنهج الوصفي للإطار النظري والمنهج التحليلي للإطار التطبيقي، توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها في عام 2011 ارتفع معدل التضخم عما كان عليه في عام 2009 وأصبح معدل التضخم العام 18,50 ويرجع السبب في ذلك الي انفصال الجنوب والي تداعيات الازمة المالية التي ادت الي ضغوط تضخمية وارتفاع حجم الدين العام وارتفاع سعر الصرف، واوصت الدراسة بزيادة الايرادات العامة من

¹ سوزان فضل الكريم فضل المولى، العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة من 1990 إلى 2016م، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة غير منشورة، الخرطوم، السودان، 2016م.

مصادر حقيقية لتفادي العجز في الموازنة الذي يعتبر السبب الرئيسي لحدوث التضخم وايقاف تمويل العجز عن طريق الاستدانة من النظام المصرفي لانها تؤدي الي زيادة عرض النقود، والتنسيق مع النقابات العمالية لزيادة الأجور بسرعة اكبر من الزيادة التي تحدث في الأحوال العادية ومحاربة الاحتكارات

الدراسة الثانية : علي صالح محمد آدم 2015⁽²⁾:

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات الأمر الذي أدى الي تعدد أسعار الصرف وبالتالي تأثيرها علي المؤشرات الاقتصادية الكلية مما انعكس سلبا علي الاداء الاقتصادي ، وطرح عدد من الأسئلة منها ما هو تأثير سعر الصرف علي المؤشرات الاقتصادية الكلية والعلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي وطبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم وافترضت الدراسة ان التغيرات في سعر الصرف تاتر علي المتغيرات الكلية والمعروض النقدي يرتبط عكسيا مع سعر الصرف ووجود علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف، اوصت الدراسة باستقرار سعر الصرف وذلك عن طريق تشجيع الصادرات المحلية وزيادة التمويل المصرفي للمشروعات التي تؤدي الي زيادة الانتاجية لتحسن الناتج المحلي الاجمالي

الدراسة الثالثة: سماح عثمان خضر يوسف 2014⁽³⁾:

تناول الباحث العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في السودان وتمثل مشكلة البحث في الاختلالات التي تحدثها العلاقة بين التضخم وسعر الصرف وهما في تصاعد مستمر خاصة في الدول النامية عموما وفي السودان خصوصا ، كما تناول البحث العلاقة بين التضخم وسعر الصرف والتعرف علي اثر التضخم وسعر الصرف ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وعرض النقود واوصت الدراسة علي استخدام النماذج القياسية في تحليل الظواهر الاقتصادية وضرورة تحسين سعر الصرف عن طريق تشجيع الصادرات المحلية وزيادة التمويل المصرفي للمشروعات التي تؤدي الي زيادة الانتاجية لتحسين الناتج المحلي الإجمالي.

² علي صالح محمد آدم، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في السودان في الفترة من 1991م إلى 2011م، رسالة ماجستير، جامعة امدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، غير منشورة، امدرمان، السودان، 2015م.

³ سماح عثمان خضر يوسف، العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في السودان، رسالة ماجستير، جامعة الزعيم الأزهرى، كلية الدراسات العليا، غير منشورة، الخرطوم، السودان، 2014م.

- 6.1. منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام برنامج (E-10 views) لتحليل البيانات التي تم جمعها من المصادر الثانوية (2011م-2020م).
- 7.1. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام برنامج (E-10 views) لتحليل البيانات التي تم جمعها من المصادر الثانوية (2011م-2020م).

المحور الاول: الإطار النظري لسعر الصرف

سعر الصرف: يُعرف سعر الصرف بأنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمناً لوحدة من العملة الأجنبية. من زاوية ثانية يمكن النظر إلى سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملات الوطنية، كما عُرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات عملة بلد ما التي تتبادل لوحدة واحدة من بلد آخر (حميدة، 2010: 22).

على ذلك تعتمد التكلفة التي يتحدد بها سعر الصرف على نظام المدفوعات المتبع، كما يعبر سعر الصرف عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، وان لتقلبات أسعار الصرف وتغيراته في اتجاه الارتفاع أو الانخفاض تأثيرات عدة على الاقتصاد بشكل عام وعلى حركة الصادرات والواردات بشكل خاص والتوازن في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وهناك عدة طرق وأساليب تتبع اتجاه سعر الصرف في حالة الانخفاض أو الارتفاع (لجنة تجديد السيولة، 2005، ص25).⁵ يمثل سعر الصرف الأداة الرئيسية لتشجيع الصادرات وقد كان أحد أدوات سياسة التحرير الاقتصادي لحفز الصادرات وتحجيم الواردات، ولكن نتيجة لاستغلال وتصدير النفط الذي أدى إلى ازدياد حصيلة البلاد من العملات الأجنبية، فقد انخفض سعر الصرف الحقيقي الشيء الذي قد يضيق من تنافسية المنتجات غير البترولية خاصة الزراعية منها في الأسواق العالمية (مجلة المصرفي، 2017، ص33).⁶ بعد أن ساد لسنوات طويلة نظام

⁴ الصادق عثمان حميدة، تحرير سعر الصرف وأثره على النشاط الاقتصادي الكلي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم، 2010م.

⁵ السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، تقرير لجنة تحديد السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي، الخرطوم، 2005م.

⁶ بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي، العدد (44)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، فبراير 2017م.

تثبيت وتعدد أسعار الصرف، أدخل نظام موحد لسعر الصرف في فبراير 1992م، وبناء على ذلك تم إلغاء النظام الذي يعتمد على سوق الصرف الرسمي والحر للعملة إضافة لسوق التجنيد، استبدل ذلك بالسعر الموحد والذي حدد بـ 90 جنيه سوداني للدولار، (محمد، 2005، ص 17)⁷ وتم اتخاذ هذا الإجراء لفك الضغوط المتتالية للمدفوعات الخارجية والتي انعكست في انخفاض احتياجات الصرف الأجنبي، انخفاض الاستيراد وارتفاع وتراكم المدفوعات الخارجية. بيد أن الحكومة لم تستطع على السعر الموحد إلا من خلال تشديد سياسات إدارة الطلب بدرجة كبيرة، وذلك لا يتأتى إلا بتخفيض كبير في عجز الموازنة، واحتواء السيولة الداخلية، غير أن الحكومة فشلت في تسويق هذه السياسات المالية المتعددة في ظل الحصار الخارجي والمشاكل الداخلية، فعادت الضغوط مرة أخرى كسعر الصرف وبدأ يتصاعد بمعدلات فاقت كل التصورات، ولم تستطع الحكومة اللجوء مزيد من المرونة في وضع السعر الموحد وذلك بسبب خشية زيادة التضخم وبعد ذلك في أكتوبر 1993م طبق نظام مزدوج لسعر الصرف يعتمد على سعر السوق الرسمية. (فرح، 2005، ص 31).⁸ لقد ألغيت سياسة التجنيد وفقاً لسياسات التحرير الاقتصادي في أكتوبر 1993م ثم عادت مرة أخرى عام 1994م وقد ساعدت هذه السياسة في توفير موارد لسلع الاستيراد الاستراتيجية كالبنزول واللحم والسكر والمدخلات الزراعية وجزء منها كان يذهب لسداد بعض الديون الخارجية. رغم ميزات هذه السياسة إلا أن لديها بعض المشاكل مثل رفع أسعار بعض السلع، وأن المصدرين يتحايلون على تصدير القيمة الكلية لصادراتهم مما يؤدي إلى أن يفوق الصادر المخصص فاتورة الوارد، بالتالي عدم استجلاب جزء من حصيلة الصادر إلى داخل البلاد. كما حددت مجموعة من الإجراءات واللوائح "لائحة تنظيم أعمال الصرافة لسنة 2002م" بهدف استكمال بناء سوق النقد الأجنبي مثل التجنيد الكامل لحصيلة الصادر، إلغاء نظام الإقرار الجمركي والإعلان عن مزادات النقد الأجنبي وإنشاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي، وتبسيط إجراءات الصادر والوارد، وقد أسهمت هذه الخطوات في تلاشي الفرق بين سعر الصرف في السوق الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي. (عثمان، 2001، ص 89).

⁷ الحسن، محمد سعيد محمد (2005م) مسيرة بنك السودان "الملاحم والتفرد"، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.

⁸ عبد الحليم، محمد فرح (2005م) التطورات النقدية والمصرفية في السودان، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم.

من خلال هذه الدراسة نستعرض سياسات البنك المركزي لسعر الصرف خلال فترة الدراسة من خلال الآتي:

سياسات سعر الصرف في السودان 2011.2020

هدفت سياسات النقد الاجنبي في عام 2011 الى الاستمرار في المحافظة على استقرار سعر الصرف وتشجيع الصادرات غير البترولية، وترشيد الطلب على النقد الاجنبي وتوسيع شبكة مراسلي البنك المركزي. ولتحقيق تلك الاهداف تم اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات والضوابط المنظمة لعمليات النقد الاجنبي في مجال ترشيد الاستيراد ومجال الموارد غير المنظورة، (التقرير السنوي الحادي والخمسون، ص 31⁹) في عام 2012 استمر البنك المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلى سعر صرف متوازن ومستقر حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو 2012 ضمن حزمة من الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان . تم تعديل الحافز (من 77.4 % الى 15 % كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني من 670.2 جنية للدولار إلى 398.4 بنسبة 65 %، وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 881.2 جنية للدولار الى حدود 600.5 جنية للدولار في المتوسط بنسبة 94 %، مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم و أسعار الصرف في السوق غير المنظم. ، (التقرير السنوي الثاني والخمسون، ص 39)¹⁰ وفي عام 2013 بذل بنك السودان المركزي مجهودات متتابة هدفت للمحافظة على استقرار سعر الصرف ومقابلة التزامات الدولة من النقد الأجنبي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، علاوة على الحفاظ على الثقة والمصدقية للجهاز المصرفي السوداني خارجياً، كما سعى بنك السودان المركزي إلى بناء احتياطات تمكنه من مقابلة الالتزامات الخارجية. وفي هذا الإطار استمر بنك السودان المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلى سعر صرف متوازن ومستقر. كما قام بنك السودان المركزي بتصحيح سعر صرف الجنيه السوداني في السوق المنظم لتعكس قيمته الحقيقية، حيث تم تخفيض قيمته من 4.4 جنية للدولار إلى 7.5 جنية للدولار في سبتمبر 2013 ، وذلك ضمن تطبيق حزمة الإجراءات الاقتصادية (التقرير السنوي

⁹ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي والخمسون، ص 31

¹⁰ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، ص 39

الثالث والخمسون ، ص 39¹¹) في عام 2014 لجأ بنك السودان المركزي إلى سياسة تخفيض قيمة سعر صرف العملة الوطنية لتعكس السعر الحقيقي للجنيه السوداني، بهدف الوصول إلى سعر موحد ومستقر تحدده قوى العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، هذا وقد بلغت نسبة التخفيض 6 % بنهاية عام 2014 (التقرير السنوي الرابع والخمسون، ص 36¹²) في عام 2015 اتخذ بنك السودان المركزي عدداً من الإجراءات التي هدفت لأحداث قدر من الاستقرار النسبي في سعر الصرف وخفض الفجوة بني سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي خلال عام 2015 ، وممثلة تلك الإجراءات في ضبط موارد النقد الأجنبي وإعادة تنظيم الحسابات بالنقد الأجنبي للجهات المحلية والأجنبية بغرض استقطاب موارد المنظمات الأجنبية إلى السوق المنظم وتنظيم استخدامها، إضافة إلى إلزام الأجانب بدفع قيمة الخدمات الفندقية والأنشطة السياحية الأخرى بالعملة الأجنبية. أما في جانب تشجيع الصادرات فقد تم تبسيط وتسهيل إجراءات الصادرواسترداد الحصائل كما تم السماح باستيراد مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي بدون تحويل قيمة لتشجيع الاستثمار وتقليل الطلب على النقد الأجنبي في الداخل ، (التقرير السنوي الخامس والخمسون ، ص 34¹³) في عام 2016أدت السياسات والإجراءات التي اتخذت إلى إحداث استقرار نسبي في سعر الصرف عام 2016 ، حيث تقلصت الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي إلى 5 % فقط في المتوسط في ديسمبر 2016 ، حيث أصدر بنك السودان المركزي عدداً من الضوابط والإجراءات بهدف إيجاد توازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي. ، (التقرير السنوي السادس والخمسون ، ص 36¹⁴) . في عام 2017 بعد رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية في أكتوبر 2017 ، تم إجراء وإصدار حزمه من السياسات الخاصة بنظام سعر الصرف، حيث صدر منشور خاص بالسماح بالتعامل بعملة الدولار ، وحساب الأسعار التقاطعية بالعملة، كما تم استيعاب حافز سعر الصرف ضمن السعر التاشيري ، (التقرير السنوي السابع والخمسون، ص 39¹⁵) في عام 2018 تم تعديل سعر الصرف بتضمين حافز تشجيع الصادرات وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج ضمن السعر التاشيري، وتم تعديل سعر صرف بنك السودان المركزي ، و تعديل سعر الصرف التاشيري

¹¹ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، ص 39

¹² بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، ص 36

¹³ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخامس والخمسون، ص 34

¹⁴ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السادس والخمسون، ص 36

¹⁵ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السابع والخمسون، ص 39

للسوق المنظم عدة مرات خلال عام 2018 ؛ وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف في السوق المنظم والسعر في السوق الموازي. ومواصلة لجهود البنك المركزي للمحافظة علي استقرار سعر الصرف تم إنشاء آلية صناع السوق كجهة مستقلة لإعلان سعر الصرف من واقع معلومات السوق، ومن ثم تطبيق السعر المعلن بواسطتها على كافة المعاملات بالنقد الاجنبي. ونتيجة لهذه الإجراءات انخفضت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من 202 % في ديسمبر 2017 الي 71 % في ديسمبر 2018. (التقرير السنوي الثامن والخمسون ، ص 29¹⁶). في عام 2019 توقف العمل بالآلية صناع السوق كجهة مستقلة لإعلان سعر الصرف من واقع معلومات السوق وتطبيق السعر المعلن بواسطتها على كافة المعاملات بالنقد الأجنبي في أبريل 2019 ، وذلك بسبب عدم تمكنها من تحقيق أهدافها والتي علي رأسها تقليص الفجوة بين السعريين الرسمي والموازي وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، وبعد استعادة مهمة تحديد سعر الصرف بواسطة البنك المركزي في أبريل 2019 ، استمرت أسعار آلية صناع السوق عبارة عن جسم مستقل عن البنك المركزي يضم ممثلين لستة مصارف سودانية واثنين من الخبراء ، تم تكوينه في 7 أكتوبر 2018 بغرض تحديد سعر صرف واقعي للدولار مقابل الجنيه السوداني وانتهى عمله في 21 أبريل 2019. الصرف في السوق الموازي في الارتفاع، حيث ارتفعت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من 71 % في ديسمبر 2018 الي 5.87 %، في ديسمبر 2019 ، وذلك بسبب زيادة التوسع النقدي وزيادة عمليات المضاربة في العملة في ظل عدم توفر الاحتياطات الكافية لدى البنك المركزي لدعم استقرار سعر الصرف بجانب التطبيق الجزئي لحزمة الإجراءات الاقتصادية

التي اتخذت في إطارها عمليه إصلاح سعر الصرف . (التقرير السنوي التاسع والخمسون، ص 31)¹⁷ في عام 2020 عمل بنك السودان على استقرار واستدامة سعر الصرف من خلال :

- تعظيم عرض النقد الاجنبي وترشيد استخدامه والطلب عليه.
- اعطاء مرونة للمصدرين في استرداد واستخدام حصائل الصاد.
- شراء بنك السودان المركزي للذهب بناء الاحتياطات الخارجية.
- استعادة وتطوير علاقات المراسلات المصرفية الخارجية للإسهام في جذب تحويلات السودانيين بالخارج.

¹⁶ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن والخمسون، ص 29

¹⁷ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، ص 31

جدول (1) تطورات سعر الصرف في السودان (2011-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	Years
55	45	24.34	6.67	6.18	6.01	5.75	4.74	3.56	2.48	Exchange Rate

المصدر: السودان، بنك السودان المركزي، التقارير السنوية، الخرطوم، للأعوام (2011-2020م).

نلاحظ من الجدول رقم (1) ان سعر الصرف في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، في السنوات من (2011 . 2017) الارتفاع نسبي من سنة الى اخرى، في سنة 2018 قفز سعر الصرف الى 24.34 من 6.67 في سنة 2016 وهذا يعني ان سعر الصرف في حالة تدهور مربع ومخيف، في سنتي 2019 . 2020 واصل سعر الصرف الانهيار حتى وصل الى 45 ، 55 على التوالي.

جدول رقم (2) يوضح سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	Years
0.018	0.022	0.041	0.14	0.16	0.16	0.17	0.21	0.28	0.40	Exchange Rate

المصدر: اعداد الباحثان

نلاحظ من الجدول رقم (2) ان سعر الصرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي في حالة انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، في السنوات من (2011 . 2017) الانخفاض نسبي من سنة الى اخرى، اما في السنوات المتبقية للدراسة انخفض سعر الصرف بصورة مخيفة مما يعني ان سعر الصرف بدأ في الانهيار.

جدول رقم (3) يوضح تطورات سعر الصرف في السوق الموازي في السودان (2011-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	Years
205	89	55	28.7	17	15.1	9.3	7.6	6.9	3.6	Exchange Rate

المصدر: الانترنت، www.watanserb.com

نلاحظ من الجدول اعلاه ان سعر الصرف في السوق الموازي في حالة ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، في السنوات من (2011 . 2016) الارتفاع نسبي من سنة الى اخرى، اما في السنوات المتبقية للدراسة ارتفاع سعر الصرف بصورة مخيفة مما يعني ان سعر الصرف بدأ

في الانهيار. اذ نلاحظ اتساع الفجوة من 17 جنيهه في سنة 2016 الى 28.7 في سنة 2017 ، و55 و 89 و 205 في السنوات المتبقية على التوالي.
السوق الموازي يحرك السوق الرسمي ، يتحرك السوق الرسمي لتقريب الفجوة بين السوقين عبر السعر التاشيري.

المحور الثاني: التضخم

التضخم: التضخم يعني الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، كما يمكن تعريفه على أنه الانخفاض المستمر والمتواصل في القوة الشرائية للنقود (عوض الله، 2003، ص 79).¹⁸ التضخم أحد العوامل والعلل المؤثرة في الاقتصاد الكلي، وبما أن تصاعد معدلات التضخم يعني الزيادة المستمرة والمتراكمة في أسعار السلع والخدمات المحلية، فإنه بذلك يؤثر سلباً على القدرة التنافسية لسلع الصادرات وإحلال الواردات، بالتالي على موقف الميزان التجاري والحساب الجاري ومن خلالهما على سعر الصرف. (المهل، البيلي، 2004، ص 62).¹⁹ في السودان يتم التركيز على ثلاثة أنواع من التضخم هي "التضخم الكلي، والتضخم الأساسي والتضخم المستورد"، ويشمل التضخم الكلي كل من التضخم الأساسي والمستورد، حيث يتم احتساب التضخم الكلي باستخدام أسعار سلة من السلع والخدمات في السوق المحلية، بينما يحسب التضخم الأساسي باستخدام أسعار سلة من السلع والخدمات في السوق المحلية عدا أسعار السلع الغذائية، أما التضخم المستورد فيتم حسابه باستخدام أسعار سلة من السلع والخدمات المستوردة. (مايكل ابدجمان، 2003، ص 79).²⁰

أنواع التضخم:

يؤخذ من مجموع الآراء المكتوبة للعلماء والمفكرين الاقتصاديين أن التضخم يقسم إلى الأنواع التالية:

1. التضخم الزاحف:

ويطلق عليه البعض التضخم المندرج ويتمثل هذا النوع من التضخم في الزيادة المستمرة في الأسعار بصورة بطيئة، وأن الارتفاع المستمر في الأسعار يستمر لفترة طويلة نسبياً

¹⁸ زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، الاسكندرية، الفتح للطباعة والنشر، 2003، ص 79

¹⁹ المهل، البيلي، الاقتصاد الكلي، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مركز التعليم عن بعد، الطبعة الاولى، 2004، ص 62

²⁰ مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، الرياض، دار المريخ للنشر، 1999، ص 79

وتشير الأبحاث والدراسات الاقتصادية أن هذا النوع من التضخم هو ظاهرة عامة يخضع لها اقتصاد كافة الدول، سواء كانت دولاً صناعية متقدمة أو دولاً مختلفة تبحث عن طريق النمو، وتندمج في الاقتصاد الرأسمالي عن طريق القطاع الخارجي الذي يصور لها هذا النوع من التضخم، فتصبح الأسعار في ارتفاع مستمر، وقيمة العملة الوطنية في تناقص مستمر" أي القوة الشرائية للعملة في انخفاض مستمر" ونفقات المعيشة تتجه دائماً إلى أعلى. وبوجه عام فإن هذا النوع من التضخم يكون ناشئاً بسبب الطلب وفي هذه الحالة يطلق عليه التضخم الطلب أو بسبب التكاليف وفي هذه الحالة يسمى التضخم المدفوع بالتكاليف.

2. التضخم الجامح:

يعتبر هذا النوع من التضخم أخطر أنواع التضخم، ويتمثل بارتفاع هائل في الأسعار، وانخفاض قيمة الوحدة النقدية إلى درجة يصبح فيها زهيدة جداً، وفي المراحل الأخيرة من هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة الوحدة النقدية بدرجة كبيرة من يوم إلى آخر، حتى تصبح عديمة القيمة، حينئذ يقتضي الأمر إصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة، وقد اعتبر الاقتصادي "أرثر لويس" معدل تضخم مقداره 5% سنوياً، لمدة أربع سنوات متتالية مثلاً للحدود القصوى للتضخم الزاحف، فإذا تجاوز الاقتصاد تلك الحدود دخل في مراحل من التضخم الجامح، وعندئذ تفقد النقود وظائفها الأساسية وخاصة كونها مقياساً للقيمة ومخزناً لها، ذلك أن الحركة المتزايدة غير المحدودة في أجور العمال، وأسعار السلع والخدمات، تتضافر من عامل جديد ومؤثر هو الإصدار النقدي، وزيادة عرض النقود "دون رقابة جديدة من جانب السلطات النقدية" بهدف تمكين الحكومة من مواجهة الزيادة في أجور العمال، والأنفاق الاجتماعي، وتسديد الدين العام، الأمر الذي يجعل قيمة النقود تتناقض باستمرار، ويتحول الادخار النقدي إلى سلع وخدمات فيزداد الطلب، وترتفع الأسعار، ثم الأجور مما يؤدي بالتالي إلى زيادة النفقة ثم زيادة الأسعار، ثم الأجور مما يؤدي بالتالي إلى زيادة المقيمة ثم زيادة الأسعار، وهكذا يستمر الدوران في حلقة مفرغة، ولكن شكل أكثر حدة وشدة فيتدهور ميزان المدفوعات وتستفيد موارد الدولة من الاحتياطي الذهبي والعملات الأجنبية وتنبع القوة بين طبقات المجتمع، الأمر الذي يشكل خطورة على الاقتصاد القومي وعلى النظام الاقتصادي الاجتماعي (حميدان، 2000، ص 10).²¹

²¹ محمود حميدان، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 10

3. التضخم المكبوت "المقيد":

يحدث هذا النوع من التضخم، في الأقطار التي تتدخل حكومتها في الحياة الاقتصادية ، وتعمل على تثبيت الأسعار، وخاصة أسعار السلع الضرورية ، وتمنعها من الارتفاع أو تسمح لها بالارتفاع في حدود ضيقة في خلال فترة من الزمن بالرغم من وجود اتجاه واضح لارتفاعها بشدة، أو تقوم الحكومة بتقديم إعانات مالية إلى المنتجين، أو تخفيض الضرائب المقررة عليهم، وذلك حتى يتمكنوا من المحافظة على أسعار منتجاتهم ثابتة ويحدث هذا على وجه الخصوص بالنسبة للسلع الضرورية ومن المؤشرات التي تدل على حدوث هذا النوع من التضخم ما يلي:

- وقوف المواطنين في طوابير أمام المحلات التجارية التي تباع السلع الضرورية ذات الأسعار الثابتة.
- انخفاض جودة السلع ذات الأسعار الثابتة انخفاضاً تدريجياً وملحوظاً.
- اختفاء بعض السلع الضرورية من الأسواق في بعض الأحيان.
- ظهور السوق السوداء، وذلك نظراً لعدم إمكانية ارتفاع الثمن بسبب تحديده ومراقبته هذا وقد أثبتت الأبحاث والدراسات أن تركيز الحكومات على كبت التضخم، قد يؤدي إلى نتائج بالغة الخطورة بالنسبة للاقتصاد، لأن هذا يعني إهمال معالجة السبب الحقيقي للتضخم وتركه يتفاقم. (هاني، 2014، ص 164).²²

جدول رقم (4) يوضح معدلات التضخم

السنة	التضخم (%)
2011	18.1
2012	35.1
2013	37.1
2014	36.9
2015	16.9
2016	17.8
2017	32.4

²² حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك الاسس والمبادي، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان
وسط البلد، 2014، ص164

63.3	2018
51	2019
163	2020

المصدر: السودان، بنك السودان المركزي، إدارة السياسات والبرامج والبحوث، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، التقارير السنوية (2011-2020م).

من الجدول اعلاه شهد العام 2011م انفصال الجنوب وفقدان عائدات نفطه فارتفعت معدلات التضخم لتسجل "18.1%". خلال الفترة "2012-2014م" ارتفعت معدلات التضخم بصورة كبيرة كانت "35.6%، 36.5%، 36.9%" على التوالي، وقد شهدت هذه الفترة تطبيق الإجراءات الاقتصادية للبرنامج الإصلاحي الذي كان من نتائجه تخفيض سعر صرف المعاملات الحكومية ورفع الدعم جزئياً عن المحروقات، بالإضافة إلى زيادة عرض النقود بمعدلات تفوق الزيادة في عرض السلع والخدمات من خلال زيادة حجم مشتريات الذهب واعتماد التمويل بالعجز الموازنة "طباعة نقود". في عام 2015م اعتمد برنامج تحقيق الاستقرار للمستويات العامة للأسعار والتزول بمستويات متوسط معدل التضخم بنهاية العام 2015م إلى 25.9%، وذلك من خلال تحجيم النمو النقدي وتحقيق استقرار سعر الصرف، وزيادة إنتاج سلع إحلال الواردات وترقية الصادرات، بالإضافة إلى توفير مدخلات إنتاج الزراعة، بالإضافة إلى الاستمرار في دعم السلع الأساسية والخدمات، خفض الاستدانة في البنك المركزي (وزارة المالية، 2015: 6)، وقد سجل متوسط التضخم تحسناً ملحوظاً ليصل إلى 16.9% مقارنة بـ (25.9%) مستهدف بالبرنامج و(36.9%) في العام السابق 2014م، وفي العامين "2016م، 2017م" سجل معدل التضخم "18.2%، 16.9%" على التوالي نتيجة الجهود التي بذلت من بنك السودان ووزارة المالية بإحكام التنسيق بين السياسة النقدية والمالية للتزول بمعدلات التضخم إلى المستويات المعقولة باتخاذ الإجراءات والتدابير الخاصة بتحجيم الاستدانة من بنك السودان المركزي وتعديل سياسة شراء الذهب، مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. لكن الأعوام التي تلت وهي "2018م، 2019م، 2020م" فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً لمعدلات التضخم في ظل تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني الذي شهده السودان خلال هذه السنوات.

علاقة سعر الصرف ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:

- علاقة سعر الصرف بالتضخم: توجد علاقة طردية قوية بين ارتفاع سعر الصرف ومعدلات التضخم، حيث ان ارتفاع سعر الصرف يؤدي الى الزيادة في اسعار السلع الغذائية الاساسية بصورة كبيرة خاصة المستوردة مثل القمح، وارتفاع في السلع الضرورية مثل الوقود والدواء.
- علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري: توجد علاقة طردية بين سعر الصرف والميزان التجاري اي ان تحسن واستقرار سعر الصرف يؤدي الى استقرار الميزان التجاري مما يؤدي الى وجود فائض فيه.
- علاقة سعر الصرف بالاحتياطي الاجنبي: توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والاحتياطي الاجنبي، اي كلما زاد الاحتياطي الاجنبي انخفض سعر الصرف.
- علاقة سعر الصرف بالنتاج المحلي الاجمالي: ان نمو الناتج المحلي الاجمالي يولد طلب اضافيا على عملة البلد وتحسين الحساب الجاري وبالتالي يقلل من سعر الصرف الاجنبي مقابل العملة المحلية، اي ان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف علاقة عكسية.

جدول رقم (5) يوضح الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة

القيمة مليون جنيه

السنة	القيمة	معدل النمو (%)
2011	27	1.9
2012	27.3	1.1
2013	28.2833	4.4
2014	29.2975	3.6
2015	33.0	4.3
2016	34.6	4.9
2017	35.9	5.2
2018	37.9	5.7
2019	36.19	(1.3)

2.5	38.2	2020
-----	------	------

المصدر: التقارير السنوية، بنك السودان المركزي، (2011-2020)

انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة من 1.9 % في 2011 الى 1.1 % في 2012 نتيجة لانخفاض معدل نمو قطاع النفط بصورة اساسية، بالإضافة الى ثبات معدل النمو في بعض القطاعات الاخرى (الكهرباء والمياه والبناء والتشييد، التجارة، الفنادق، المطاعم، المجتمع والخدمات الاجتماعية، خدمات المؤسسات المالية، الخدمات الخاصة غير الربحية والرسوم على الواردات) وذلك بالرغم من ارتفاع معدل نمو قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية من 2.6 % في 2011 الى 6.4 % في 2012 والتعدين والمهاجر من 66.7 % في عام 2011 الى 105.3 % في عام 2012 والصناعة التحويلية من 8.8 % في عام 2011 الى 10.8 % في عام 2012.

انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 4.4 % في عام 2013 إلى 3.6 % في عام 2014 نتيجة لانخفاض معدل نمو القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من 4.0 % في عام 2013 إلى سالب 4.1 % في عام 2014، وذلك لانخفاض المساحات المزروعة، مما أدى إلى انخفاض إنتاج المحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية، وانخفاض تدفق التمويل المصرفي لقطاع الزراعة في عام 2014.

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة من 4.3 % في عام 2015 إلى 4.9 % في عام 2016، نتيجة لارتفاع معدلات نمو بعض القطاعات مثل القطاع الصناعي من 3.2 % عام 2015 إلى 3.3 % في عام 2016، وارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات من 4.0 % في عام 2015 إلى 5.2 % في عام 2016، بينما ظل معدل نمو القطاع الزراعي ثابتاً في معدل 5.5 % للعامين 2015 و 2016.

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 5.2 % في عام 2017 إلى 5.7 % في عام 2018، نتيجة لارتفاع معدلات نمو القطاعات المكونة للناتج المحلي، حيث ارتفع القطاع الزراعي من سالب 1.0 % في عام 2017 إلى 8.1 % في عام 2018، و القطاع الخدمي من 4.6 % عام 2017 إلى 4.9 % في عام 2018، بينما انخفض معدل نمو القطاع الصناعي من 16.4 % في عام 2017 إلى 3.8 % في عام 2018.

الاحتياطي الاجنبي

هي التغيرات في الأصول المتاحة لتصرف السلطة النقدية وتتكون من حيازات الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة (Rights Drawing Special)، وأصول النقد الأجنبي، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والاستحقاقات الأخرى على غير المقيمين.

جدول رقم (6) يوضح الاحتياطي الاجنبي

القيمة مليون دولار

الاحتياطي الاجنبي	السنة
644.5	2011
24.1	2012
17.6	2013
15.1	2014
38.4	2015
18.7	2016
12.8	2017
25.2	2018
32	2019
55	2020

المصدر: التقارير السنوية، بنك السودان المركزي، (2011-2020)

اسباب التضخم في السودان:

في الآونة الاخيرة ومنذ الثمانينيات دخلت البلاد مرحلة حرجة من عمرها حيث شهد الاقتصاد السوداني تدهور ملحوظ ومستمر حيث كان ذلك في الكبير في التوازن الداخلي والخارجي للدولة ومن ثم العجز الذي شهدته الموازنة العامة وشح الموارد النقدية الاجنبية وتفاقم امر المديونية الخارجية وكذلك المديونية الداخلية التي تجاوزت 31 بليون جنية يوم 1990/12/31 مع انخفاض معدلات الانتاج والادخار والاستثمار كما ان عدم استقرار السياسات وعدم الالتماس بتنفيذ الخطط والب ارمج الموضوعية مع الجفاف والتصحر وتزايد اعداد اللاجئين والنازحين مضافاً الى ذلك البنية الاقتصادية والعلمية غير الملائمة التي احدثت تدهوراً ملحوظاً في شروط التبادل التجاري والارتفاع في تكلفة القروض مما ادى الى عدم الاعتماد على الموارد الخارجية في تمويل عجز الميزانية ومشروعات التنمية . كانت تلك العوامل

من اسباب التدهور الذي يعاني منه السودان فيما يلي عرض مختصر لاهم اسباب التضخم في السودان:

أ/ عجز الميزانية:

ان عجز الميزانية يمثل نسبة الناتج الاجمالي وتعتمد الدولة في تمويل هذه الفجوة على المصدرين داخلي وخارجي وبعد تقلص الدعم الخارجي ركزت الدولة على الموارد الذاتية مما ازد العبء على بنك السودان، بالإضافة الى الحكومة المركزية نجد بعض المشاريع الزراعية الحكومية الكبرى كانت تحسب من بنك السودان حتى وصلت مديونيتها الى مبالغ ضخمة مما زاد من استحقاق البنك المركزي لدى الحكومة.

لكن ان مجرد التزايد في عرض النقود لا يؤدي بالضرورة الى تزايد مماثل في معدلات التضخم وانما الذي يغزى التضخم هو الكيفية التي يتم بها تمويل عجز الموازنة فاذا تم جزء كبير من تمويل العجز من خلال مطبعة النقود فإن هذا التمويل لا يعتمد على الموارد الحقيقية سيكون هو المصدر الرئيسي للضغوط التضخمية وهذا الوضع الذي شهده السودان في تلك الفترة وخاصة منتصف التسعينات حيث كان المصدر الرئيسي لتمويل العجز هو التوسع في الاصدار النقدي وكان ارتفاع معدل التضخم بصورة مذهلة عام 1996م نتيجة للميزانية العام حيث بلغ العجز في الموازنة 125 مليار واكثر من 40% من هذا العجز قد تم تمويله من الاستدانة من الجهاز المصرفي ففي ذات العام نجد ان الزيادة في التوسع النقدي كادت ان تؤدي بالاقتصاد للانهييار ويظهر جلياً في معدلات التضخم المتصاعدة في ذلك العام ويعود ذلك كما ذكر سابقاً الى تغطية العجز الكبير في الموازنة العامة بالاستدانة من بنك السودان. (حسن، 1997، ص 17).²³

ب/ الافراط في عرض النقود:

إن الافراط في عرض النقود وفي الاقتصاد للحد الذي يفوق المعدل الضروري لتحريك عملية الاقتصاد يتسبب في كثير من الاحيان في ارتفاع الاسعار ما لم تقابل هذه الزيادة في السيولة بزيادة في العرض من السلع والخدمات.

وفي واقع الامر إن تحديد الكتلة النقدية في الاقتصاد لا بد من أن تكون وفق أسس وضوابط معينة لتفادي الآثار الضارة للزيادة غير المرغوب فيها ولكن في كثير من الاحيان نجد البنوك المركزية نفسها في وضع تستجيب فيه لطلب الحكومة لتمويل عجز ميزانيتها وقد

²³ الفاضل حسين حسن، عجز الميزانية في السودان، مجلة المصرفي، 1997، ص 17

تستمر الحكومة في السحب من البنك المركزي للحد الذي يفوق النسبة المنصوص عليها في قوانينها مما يسبب زيادة في نمو القاعدة النقدية وبالتالي زيادة في عرض النقود.
ج/ ارتفاع تكاليف الإنتاج:

ارتفاع تكلفة استيراد مستلزمات الإنتاج من السلع الوسيطة وال رأسمالية كالمواد الخام والوقود وقطع الغيار بنفس نسبة الجنيه السوداني أدى لارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية لكثير من الصناعات كما أن وجود الطاقات العاطلة برفع تكاليف الإنتاج يرتفع متوسط تكلفة رأس المال الثاني لكل وحدة منتجة وبالتالي السعر النهائي للسلعة يكون مرتفع. الاختلال الواضح في نمو القطاعات المنتجة، تذبذب معدلات الإنتاجية ومعدلات النمو إلى الارتباط الوثيق بين إنتاج القطاع والعوامل الطبيعية المؤثرة عليه تتمثل هذه العوامل في:

- مشاكل مدخلات الإنتاج وارتفاع تكاليف قطع الغيار.
- مشاكل التشغيل وعدم توفر رأس المال للاسبيرات.
- ارتفاع نفقات الحكومة بسبب الحروب. (جلال، 2000، ص18)²⁴

د/ ارتفاع وتسارع معدلات الانفاق الحكومي:

تأثر مستويات الإنفاق العام تأثيراً مباشراً على مكونات السيولة المحلية وذلك ناتج من أن جزءاً كبيراً من مكونات الإنفاق تذهب إلى الأجور والمرتبات والمشتريات السلعية والخدمية مما يولد مزيداً من السيولة وارتفاع دخول الأف ارد دون أن يقابلها القدر المناسب من السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض وبالتالي ارتفاع الأسعار.

عوامل التضخم في السودان:

نجد أن هنالك عدة عوامل تؤثر في التضخم في السودان تتمثل في نوعين من العوامل وهي:
أولاً: العوامل الداخلية وتنقسم إلى:

تزايد العجز في الموازنة العامة: ويقصد بعجز الموازنة زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة بالقدر والكمية التي تفقدها الحكومة من البنك المركزي.
ومن أهم مصادر التمويل في السودان هي الضرائب بشقيها المباشرة ومتحصلات أخرى وهذه لا تقتضي نفقات الحكومة والسبب الذي يؤدي إلى عجز الموازنة العامة حيث اثر الإنفاق

²⁴ محمد عوض جلال، الأرقام القياسية لاسعار المستهلك واتجاهات واسباب التضخم في السودان خلال اربعة عقود، مجلة المصرفي، العدد 22، مارس 2000، ص18

الحكومي في كل من الطلب الكلي والتضخم كما اثر التضخم في الطريقة المستخدمة في تمويل العجز.

تركيبية الأسواق بشكل غير مناسب: في الواقع أن البائعين مستعدون لاستغلال أي فرصة يمكن اغتنامها لزيادة الأسعار ويلاحظ أن ترتيب الأسواق تتحكم فيه إدارة خارج نطاق الإدارة الحكومية مما شكل ذلك خطورة على ارتفاع الأسعار. (عبد الرحيم، 1995، ص 26).²⁵

ثانياً: العوامل الخارجية:

يرتبط اقتصاد السودان باقتصاد الدول الأخرى ويتأثر ببعض العوامل التي تؤدي إلى التضخم فهناك ارتباط وثيق بباقي العالم وفي تجارة السلع والخدمات، وتؤثر العوامل الخارجية في مستوى الأسعار الداخلية بمعنى أن الدول النامية تتأثر بالتغيرات في أسعار السلع المستوردة غير التنافسية والتي يمكن إنتاجها محلياً مثل المدخلات الزراعية والصناعية والتي هي الأخرى تتأثر بالتغيرات في أسعار السلع المستوردة من الدول النامية مثل المنتجات الزراعية والمعادن والنفط الخام على وجه الخصوص. (يوسف، 2008، ص 80).²⁶

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية

بناءً وتوصيف النموذج: إن الهدف الأساسي من معظم البحوث هو تحليل وتقييم العلاقات بين مجموعة من المتغيرات بغرض الوصول إلى صيغة تصف هذه العلاقات وأثار بعضها على البعض، وتعتبر أساليب الانحدار من أهم وأقوى أساليب التحليل الإحصائي لهذه المتغيرات، وتستخدم أساليب الانحدار في معظم أساليب البحوث العلمية المشاهدة التي غالباً ما تضم متغيرات تابعة يمكن التنبؤ بها من متغيرات أخرى تعرف بالمتغيرات المفسرة المستقلة، ويستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة الأثر أو العلاقة بين المتغيرين التفسيري (المستقل) والمتغير المعتمد (التابع). لدراسة العلاقة السببية بين سعر الصرف والميزان التجاري، اعتمدت الورقة منهج التحليل الإحصائي باستخدام حزمة برنامج (E-views-10)، وتم اختيار طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط، من خلال الشكل الرياضي لهذه العلاقة: $In = f(Ex)$

يمكن إعادة كتابة المعادلة اعلاه في الشكل القياسي التالي:

$$In = B_0 + B_1 Ex + u$$

بحيث:

²⁵ بدر عبد الرحيم، اسباب التضخم في السودان، مجلة المصرفي، العدد 2، 1995، ص 26

²⁶ عمران عباس يوسف، العولمة والاقتصاد السوداني، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2008، ص 80

In = المتغير التابع

EX = المتغير المستقل

B = المعلمة

U = حد الخطأ

التحليل الاقتصادي:

بما ان المعلمة تقدر ب: 1233.970 R اشارة معامل سعر الصرف موجب وهذا يعني زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة تؤدي الى حدوث زيادة في معدلات التضخم بنسبة (1233) وحدة.

التحليل الاحصائي:

- اختبار معامل التحديد R^2 :
 - $R^2=0.761153$ اي بنسبة 0.76 % فان ذلك يعني ان سعر الصرف يؤثر على التضخم أي له قدرة تفسيرية قوية، والباقي 0.24 % ترجع لعوامل اخرى
 - اختبار t: نلاحظ ان:
 - t المحسوبة تساوي -3.176920 عند مستوى معنوية 0.05 مما تدل على معنوية النموذج.
 - اختبار F: نلاحظ ان:
 - F المحسوبة تساوي 26.80050 عند مستوى معنوية 0.05 .
 - المعنوية الكلية للنموذج (prop) تساوي 0.002 عند مستوى معنوية 0.05 مما يعني ان النموذج مقبول.
 - التحليل القياسي:
- حيث بلغت احصائية دارين واتسون (2.01) مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الخاتمة:

بعدما تناولنا أثر سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان الفترة من 2011م حتى 2020، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات نلخصها فيما يلي:

النتائج:

- هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل " سعر الصرف " والمتغير التابع " التضخم ". قيمة معامل التحديد المعدل (R2-adjusted) تعادل "0.76" بمعنى أن 76% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع يتم تفسيرها من خلال المتغير المستقل، في حين أن 24% من التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى.
- إشارة معامل سعر الصرف موجب وهذا يعني زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة تؤدي إلى حدوث زيادة في التضخم بنسبة (1233) وحدة.
- انفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة أدى إلى تدهور واضح في الميزان التجاري، مما انعكس ذلك في تدهور سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم.
- سياسات سعر الصرف التي انتهجتها الدولة خلال فترة الدراسة لم تؤدي إلى تحسين واستقرار سعر الصرف مما أثر سلباً على معدلات التضخم.
- يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، هذه العوامل تؤدي إلى حدوث تقلبات في سعر الصرف.
- نلاحظ خلال فترة الدراسة أن سعر الصرف في حالة تقلبات مستمرة أي عدم ثبات سياسات سعر الصرف مما يجعل المصدرين والمواطنين يفقدون الثقة في مصداقية البرنامج المطروح.

التوصيات:

- ضرورة انتهاز سياسات نقدية رشيدة مع ضبط مالي، وعند استهداف معدل معين لسعر الصرف لابد من وضع محددات سعر الصرف في الاعتبار.
- منع المضاربة في العملة الوطنية، وذلك بتضافر كافة الجهود من أجل محاربة التلاعب بالعملة والمضاربة في العملات الأجنبية.
- التنسيق التام بين السلطات النقدية والمالية للسيطرة على التضخم وتقليل تكلفة التمويل في الاقتصاد.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية لتحسين الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق نمو في القطاع الحقيقي لتعزيز الصادرات والتي بدورها تؤدي إلى تحسين واستقرار سعر الصرف، وخلق فرص عمل، والحد من التضخم.
- وضع استراتيجية ملائمة لتحسين سعر صرف الجنيه السوداني تجاه الدولار الأمريكي في السوق الموازي.

- العمل على منع التهريب وخاصة السلع الاستراتيجية كالذهب، كما ينبغي محاربة السوق الموازي عن طريق تشجيع المغتربين بتحويل مدخراتهم عبر البنوك.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الصادق عثمان حميدة، تحرير سعر الصرف وأثره على النشاط الاقتصادي الكلي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم، 2010م.
2. السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، تقرير لجنة تحديد السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي، الخرطوم، 2005م.
3. بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي، العدد (44)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، فبراير 2017م.
4. الحسن، محمد سعيد محمد، مسيرة بنك السودان "الملاح والتفرد"، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2005م.
5. عبد الحليم، محمد فرح، التطورات النقدية والمصرفية في السودان، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، 2005م.
6. عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2001م.
7. السودان، بنك السودان المركزي، إدارة السياسات والبحوث، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، التقارير السنوية (2011-2020م)، الخرطوم.
8. زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، الاسكندرية، الفتح للطباعة والنشر، 2003م.
9. عبد العظيم سلمان المهمل، خالد حسن البيلي، الاقتصاد الكلي، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مركز التعليم عن بعد، الطبعة الأولى، 2004م.
10. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، الرياض، دار المريخ للنشر، 1999م.
11. محمود حيمدان، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000م.
12. حسين بني هاني، إقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان وسط البلد، 2014م.
13. الفاضل حسين حسن، عجز الميزانية في السودان، مجلة المصرفي، العدد، 1997م.
14. محمد عوض جلال، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك واتجاهات واسباب التضخم في السودان خلال اربعة عقود، مجلة المصرفي العدد 22، (مارس 2000م)،

15. بدر عبد الرحيم ، اسباب التضخم في السودان ، مجلة المصري ، العدد 2، 1995م .
16. عمران عباس يوسف، العولمة و الاقتصاد السوداني، دار عزة للنشر و التوزيع، الخرطوم، 2008م